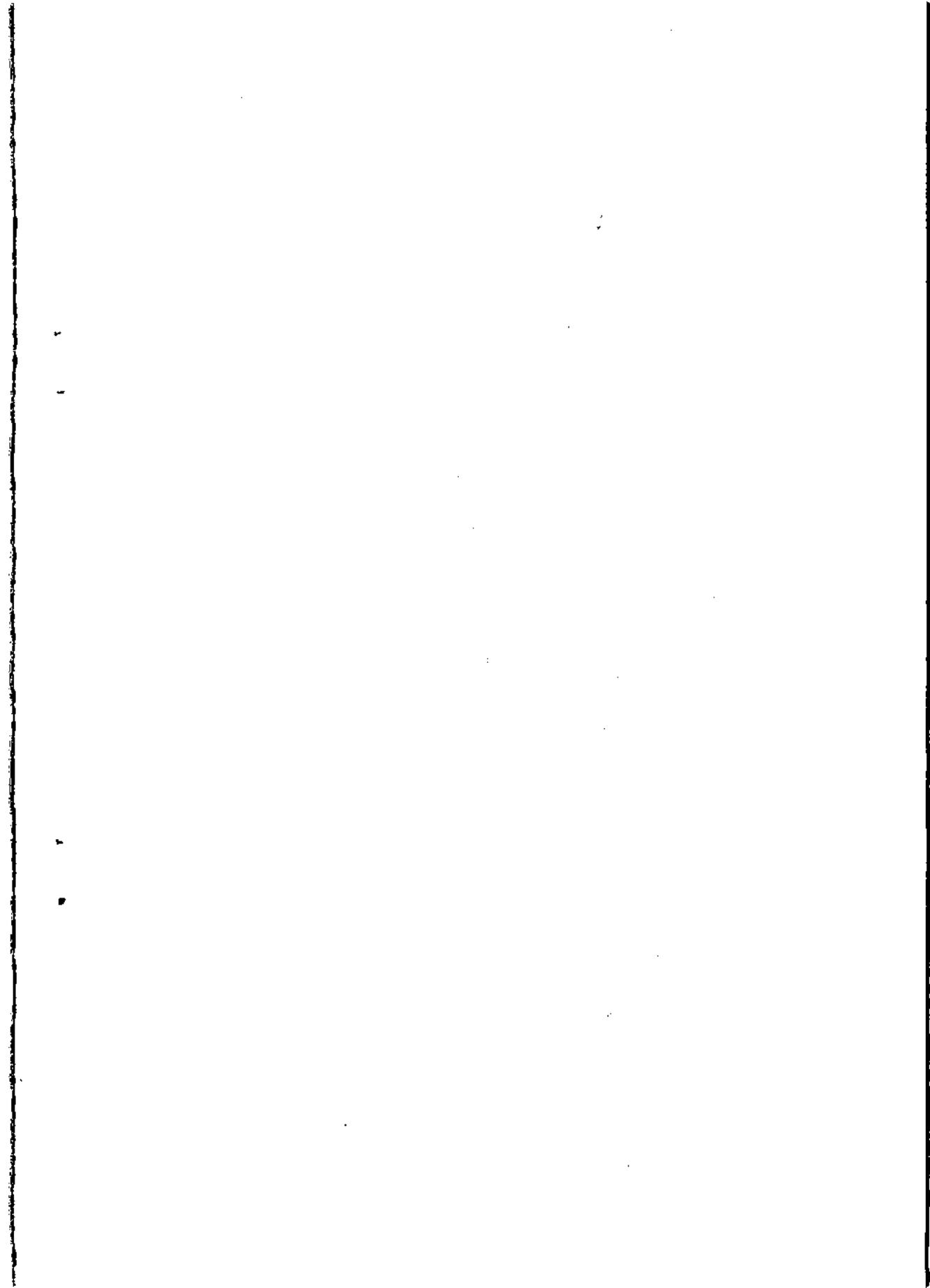


منهج السـيوطي النحـوي
دراسة في المطالع

دكتور/ ممدوح عبد الرحمن
مدرس العلوم اللغوية
كلية الدراسات العربية - جامعة المنيا



إهداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة/ جلييلة حسنين منصور

التي علمتني أبجديات الحياة والمعرفة، وشمعتني التي تضيء لى
السبيل بعد أن أظلمت عيناى وشراعى الذى يشق لى الأجواء بعد أن
ضاق الزحام بمنكبى، وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين الناس،
وساعدى وعونى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى، وصديقتى بعد أن دفنت
أصحابى فى التراب، ومركبى الذى يقلنى بعد أن ضاق الطريق بقدمى.

فعدت كذى رجلين، رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
وكنت كذات الظلع لما تحاملت على ظلعها بعد العثار استقلت

100

100

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله الذى أنزل الكتاب بلسان عربى
مبين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين.

لما رأيت أننا بحاجة إلى إعادة وصف لغتنا بما تشمله من نصوص وقواعد
وأثار علمية خلفها لنا علماء أجلاء، فقد وقع إختياري على المطالع السعيدة للسيوطى،
وذلك أن الكتاب يمثل ظاهرة معروفة فى تاريخ النحو العربى خصوصا عند النحاة
والشراح والمصنفين المتأخرين ذلك هو نظم قواعد النحو والصرف العربيين بما
يعرف فى تاريخ النحو العربى بالألفيات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن
السيوطى يعد متأخرا بالنسبة لنحاة سبقوه فى التأليف على هذا النمط، إذ يعد علما من
أعلام المدرسة المصرية فى النحو، وقد تأثرت هذه المدرسة بطبيعة الحال بالمدارس
النحوية السابقة، البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية وكان أثر الأندلسيين واضحا
فى نحاة مصر، وقد تعيز السيوطى فى منهجه بما تميزت به المدرسة المصرية من
التخير من آراء المدارس السابقة مع شىء من التغليب لمذهب الأندلسيين، ولكننا نظفر
له من حين إلى حين بآراء خاصة أو مفاهيم جديدة تجاه بعض المسائل.

ومن هنا فإن حديثنا عن منهج السيوطى فى المطالع والفكر النحوى عنده، يعد
حديثا عن الفكر النحوى للعربية من ناحية ومن ناحية أخرى، فإنه إكمال لنظراته
وملاحظته التى أبدأها على سابقه، ذلك أن رحلة العلم تحتاج إلى لون من التواصل
سعيًا وراء الحقيقة التى يعلمها الله وحده.

ومن دواعى فخر السيوطى واعتزازه بالمطالع أنه سماه "الألفية الفريدة" وقام بشرحه، وقد أجرينا الدراسة على الشرح، والمطالع يتألف من مجموعة من المقدمات وثلاثة كتب، قام بتحقيقه عالم فاضل هو الأستاذ الدكتور طاهر حمودة وقد أردنا بهذا العمل أن نتم الفضل الذى أسداه إلى العربية، خصوصا أن المطالع وشروحه تتسم بالصعوبة فى التناول والعرض. أضف إلى ذلك أن كثيرا من الدارسين المتخصصين لا يعلم أن للسيوطى ألفية. فهذه إضاءة للكتاب وما جاء فيه ضمناها بعض التصوص مع قليل من التصرف والتوجيه، وقد اعتمدنا فى الرصد والتوثيق على الطبعة التى أصدرتها الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ويتكون هذا البحث من فصلين: الأول فى الفكر النحوى للسيوطى ويتضمن النظام العام الذى تناول به أبواب النحو العربى، والفصل الثانى فى المعايير.

والله أسأل موفور الصحة والعافية لكل من بذل معى جهدا فى تسجيل هذا البحث وإخراجه، والله الحمد ومنه المنة.

الأسكندرية يونيو ١٩٩١

الدكتور/ ممدوح عبد الرحمن

مدرس العلوم اللغوية

الفصل الأول

فكره النحوى

١- الحقيقة أن كتاب المطالع السعيدة، كتاب نحو، مؤلف على طريقة المنظومات العلمية شأنه، شأن كثير من الألفيات التى تنظم قواعد النحو العربى. والحقيقة أن الكتاب خاص بالنحو مع تفرد به بعدم ذكر منظومات صرفية شأن ألفية ابن مالك التى شرحها ابن عقيل، وقد إسترعى نظرى وأنا أطلع الكتاب أنه منظومة علمية لقواعد النحو على طريقة (خذ بهذا ولا تأخذ بذاك) من قواعد النحو أى أنها طريقة معيارية (Prescriptive) تعليمية، لكننى حين أطلع الكتاب أجد أن السيوطى فى شرحه يتبع طريقة وصفية فى العرض للأساليب العربية، بل يناقض من سبقه من علماء النحو كما يعرض لغيرهم من آراء مبنية على وجود شواهد تخالف ما قرره النحاة من نظرات معيارية.

وقد أدهشنى أكثر ما أدهشنى تناوله فى باب المجرورات للحروف التى يتعاور بعضها بعضا فى التراكيب المختلفة فتختلف دلالة التركيب باختلاف الأداة، فالمتوقع من نحوى ما يعرض لحروف الجر أن يتحدث عن عدد هذه الحروف، ونظرية عملها، والعلامة المصاحبة لعملية الجر، وتكوين أشباه الجمل من هذه الأدوات ومجروراتها مع عرض لتعلق أشباه الجمل المكونة بالمصادر أو المشتقات أو الأفعال. لكننا نفاجأ بدراسة قد تبدو للنظرة العجلى قديمة فى طابعها، وسردية لما جاء به القدماء من النحاه وإحصائية لما فيها من استعراض للشواهد العربية من شعر ونثر وآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة. لكن الحقيقة أن هناك

دراسة في الاستعمال تشبه إلى حد كبير بل تفوق ما نصنعه اليوم، فإذا بالسيوطي وكأته بلغة العصر يريد أن يقول إن هناك وظيفة نحوية ووظيفة دلالية:

أ - فالوظيفة النحوية للأداة هي الجر والعلامة هي الكسرة.

ب- تختلف دلالة الأداة باختلاف التركيب.

ج- تختلف دلالة التركيب بأكمله حسب احتمالات إبدال أداة بأداة أخرى من

الباب نفسه.

د - كل حرف من حروف الجر الثلاثة عشر تحل محل بعض منها على

التبادل في تراكيب مختلفة بحيث لا يمكن أن يؤدي حرف بعينه دلالة

واحدة وحسب، أي أنه يرد في تركيب واحد فقط، لكن لكل حرف ما

يقرب من تسع دلالات لا يقل عنها. على أننا نلاحظ أنه لا يؤدي بنفسه

جميع هذه الدلالات، بل يمكن أن نضع بدلا منه حرفا آخر فيؤدي معناه.

والغريب أن هذا التركيب الجديد من الناحية الاستعمالية والتركيبية لا يقبل

وجود الأداة المفترضة بل يقبل معناها وحسب. وهذه الظاهرة غاية في الدقة،

ولكنها لا تكثر على عالم جليل مثل السيوطي، وهذا في إطار أداء وظيفة الجر

المحضة، لكننا نجد وظائف أخرى لبعض هذه الأحرف مثل: (الباء - التاء -

الواو - اللام) مع وجود علامة الجر (الكسرة) نفسها، تلك الوظيفة هي وظيفة

القسم مع الإشارة إلى اختلاف مكونات التركيب القسمي عن التركيب الذي

يتضمن الجار والمجورور ومن هنا نصل إلى الملاحظات الآتية:

أ - الأداة الواحدة تؤدي بنفسها وظيفة الجر.

ب - الأداة تتبادل معاني الأدوات الأخرى في تراكيب أخرى.

ج - الأداة تؤدي وظائف أخرى في أبواب نحوية أخرى مثل القسم.

من هنا نصل إلى شيء أساسي في منهج السيوطي وهو: تقسيمه لأبواب الكتاب، فقد بدأ المؤلف بتصنيف اللغة العربية إلى أقسام من الكلم كعادة النحويين، ثم تعمده أن يقسم بعد ذلك المؤلف إلى كتب، الكتاب الأول في العمدة وهي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ، والكتاب الثاني في الفضلات وهي أنواع المفاعيل والظروف والنداء والاستثناء والتمييز والحال، ومع كل هذا يورد نواصب المضارع والكتاب الثالث ويشمل المجرورات وما يحمل عليها من المجزومات وفيها الجر بالحروف والجر بالإضافة وفيها أيضا الجوازم من أدوات الشرط أسماء وجرؤفا.

ومن هنا فإنه يحق لنا أن نتساءل عن التصنيف الذي لجأ إليه السيوطي في الكتاب.

فأول ما يصادفنا من عناوين الكتاب هو أقسام الكلام وهو غير مدرج في ترتيب المؤلف، فالمؤلف ينقسم بعد هذا التمهيد إلى ثلاثة كتب الأول منها في المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ والثاني هو الفضلات والثالث في المجرورات وما يحمل عليها من المجزومات كما ذكر فالتوقع في هذه الطريقة من التأليف هو أن يكون السيوطي قد رتب الكتاب حسب أقسام الكلام من أسماء وأفعال وحروف وأسماء أفعال لكننا نجد الكتاب الأول معنونا ب ("الكتاب الأول في العمدة" وهي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ).

والواضح من هذا العنوان أن السيوطي قسم وحدات اللغة العربية حسب العلامة الإعرابية لكننا نلاحظ مفارقة حين نجد أنه يعرض في باب واحد لمكونات ذات علامتين رئيسيتين هما الرفع والنصب معاً، وإذا كان المبرر لذلك هو عرضه للنواسخ بأنواعها التي لا بد أن ترفع وتنصب اسمين مختلفين في تركيب

واحد، فإن هناك مفارقات أخرى، منها أنه يعرض في الكتاب الأول نفسه لظواهر تختص بالقسم الثاني من أقسام الكلام وهو الفعل فيعرض لبعض خصائص بعض الأفعال مثل (ظن وأخواتها) إلى جانب بعض النواسخ الأخرى. أضف إلى ذلك أنه يعرض بالتفصيل لظواهر الجمود والتصريف في الأفعال والتعليق والإلغاء وعرضه لبعض الظواهر النحوية التي تختص بالإطار النظري الخاص بالنحو العربي بأكمله كالعمل النحوي وبعض الخصائص التركيبية كالقديم والتأخير والحذف والحقيقة أن باب "ظن" وأخواتها يختص أكثر ما يختص بالمنصوبات والدليل على ذلك أن المؤلف نفسه يعرض لهذا الموضوع باستفاضة في باب المفعول به الذي وضعه في الكتاب الثاني ضمن الفضلات، وفي نهاية هذا الكتاب الأول نجد السيوطي يختم الكتاب بالحديث عن الفعل المضارع وأوجه القول في عوامل رفعه ويبدو أن السيوطي نظر إلى الفعل المضارع من ناحية أنه من المرفوعات على حين أن الكتاب الأول خاص بالمرفوعات والمنصوبات معا من الأسماء وكنت أظن أن بعض هذا الترتيب يمكن نسبة بعضه إلى المحقق وله العذر في ذلك فالكتاب كان مخطوطا وله ظروف خاصة شأنه شأن كثير من المخطوطات العربية، فقد تتقدم بعض أوراقه وقد يختلف ترتيب بعضها عن بعضها الأخرى، وقد تفقد أرقام بعض الصفحات خصوصا أن المحقق كثيرا ما ينيل كتابته بعبارة (زيادة ليست بالأصل) أي أنه كثيرا ما يلجأ إلى توثيق النص بالاعتماد على السياق مرة وعلى كتب اللغة والنحو أخرى وعلى مؤلفات السيوطي الأخرى مرات خصوصا كتاب "مع الهوامع" للمؤلف لكنني أستطيع أن أبعد المسئولية عن المحقق فقد وضع السيوطي في التمهيد الخاص بأقسام الكلام حديثا خاصا عن الأفعال الخمسة يسبقها حديث مفصل عن الفعل وأحواله

ومما يؤكد نفى المسئولية عن المحقق أننا نجد حديثاً عن الفعل المضارع فى الكتاب الخاص بالفضلات عند عرض المؤلف لنواصب المضارع وهذا يؤكد من ناحية ثانية أن السيوطى يعمد فى تقسيمه إلى العلامات الإعرابية، فهذا هو الفعل المضارع يعرض له فى ثلاثة مواضع مختلفة بل فى أكثر من كتاب، فنصف الفعل المضارع المرفوع مع العمد ونصف المضارع المنصوب مع الفضلات، فيورد فى باب نواصب المضارع(١).

لما انتهت منصوبات الأسماء عقبتم بمنصوبات الأفعال، كما ذكرت عقب المرفوعات المضارع المرفوع. وتقسيم السيوطى للأبواب وفقاً لما يرى هو أنها حسب العلامة الإعرابية وليس حسب أقسام الكلام، لكن للعلامة منطولين أحدهما هو الوظيفة التحوية التى يؤديها المكون التركيبى خصوصاً فى الأسماء كالرفع للفاعلية والنصب للمفعولية، والوظيفة الأخرى هى الزمن خصوصاً فى الفعل المضارع فالمرفوع الذى وضعه السيوطى مع المرفوعات، والحقيقة أن الرفع فيه يختلف عن الرفع فى العمد فالرفع فيه يدل على المضارعية.

وأبدى فى الكتاب الثانى من المطالع ملاحظة خاصة بأبواب الفاعل ونائب الفاعل والمفعول به خصوصاً أن السيوطى يعرض لهذه الأبواب فى نهاية الكتاب الأول وبداية الكتاب الثانى فالحقيقة أن جميع كتب النحو العربية خصوصاً المؤلفات المتأخرة تعرض لهذه الموضوعات فى أبواب مستقلة.

(١) المطالع السعيدة - شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة ص ٢٧٧ تحقيق الدكتور طاهر حموده - الدار الجامعية - ١٩٨١

٦

علامة الفاعل هي الرفع بالضممة وكذلك نائبه، أما المفعول فمحلّه هو النصب بعلامة أصلية أو فرعية ظاهرة أو مقدرة ووضع السيوطى الفاعل ونائبه فى الكتاب الأول الخاص بالمرفوعات والمنصوبات من العمدة ووضع المفعول به فى الكتاب الثانى الخاص بالفضلات. ومن هنا نصل إلى مفارقة غريبة وهى إذا كان الكتاب الأول مخصصا للمرفوعات والمنصوبات من الأسماء، فإن المفعول به من المنصوبات وأولى به أن يوضع فى الكتاب الأول كما اتنا نصل أيضا إلى نتيجة أخرى وهى أن تقسيم السيوطى لمؤلفه ليس قائما على العلامة الإعرابية وحدها بل على أساس العمدة والفضلات، فالتقسيم عند السيوطى مزدوج من حيث العلامة والعمدة والفضلات أيضا هذا مع استثناء التصنيف حسب أقسام الكلام.

وبغض النظر عن الأساس الذى بنى عليه التقسيم فإن الفاعل وهو عمدة فى التركيب إذا ما تم حذفه لأى سبب تركيبى أو معنوى فإن الذى يحل محله هو نائب الفاعل وبالتالي فإنه يكتسب علامته الإعرابية وهى الرفع، وإن المكون التركيبى الأصل الذى يقوم بهذا الدور هو المفعول به، وعلامته الأصلية وهى النصب تتحول إلى الرفع، ويتحول أيضا إلى عمدة بالرغم من أنه كان فضلا وعليه ففكرة التقسيم حسب العلامة الإعرابية والعمدة والفضلات تؤدى فى رأى إلى نوع من التداخل والتكرار فى أبواب النحو العربى هذا. بغض النظر عن أن يحل المصدر والظروف المتصرفة محل نائب الفاعل. أضف إلى ذلك أن الظواهر التركيبية التى يتناولها النحاة العرب فى الأبواب الثلاثة المذكورة من ظواهر واحدة بل وأغلب شواهدا وفكرتها واحدة لذا^(١) فإننى أرى ضم

(١) الدكتور محمد حماسة فى بناء الجملة العربية ص ٥٢ وما يليها

الأبواب الثلاثة، الفاعل ونائبه والمفعول به في باب واحد.

٢ - وفي المطالع مقدمة (١) عن الكلام والحقيقة أنها ليست تفرقا بين القول والكلام وأصل كل منهما ومصدره وأعماله من حيث الوظيفة النحوية، لكنه في الحقيقة يعد فكرا لغويا حديثا فهو يفرق به كما نستشعر ذلك بين الكلام المنطوق والكلام المفيد المكتوب وبين الإشارة الجسمية (٢) التي يفهم مضمونها من حال المتكلم والمخاطب، ومن ذلك استشهاده ببيت عمر ابن ابي ربيعة:

أشارت بطرف العين خفية اهلهما إشارة محزون ولم تتكلم (٣)
ويعده يقول:

فأيقنت ان الطرف قد قال مرحبا واهلا وسهلا بالحبيب المتيم
وفي البيت الاول لا بد ان نحمل الكلام المعنى على نوع خاص من الكلام وهو المنطوق به أي الكلام اللفظي، وحينئذ قال "بمعنى اشار اشارت مفهومة، والسيوطي نفسه يرى ان تعبيره هو عن هذه الظاهرة أدق من تعبير ابن مالك وابن هشام، والحقيقة ان السيوطي في عرضه للمقدمات يبدو موضوعيا او منظما للقضايا، فهو حين يعرض لعلامات الاسم التي يختص بها تون الفعل والحرف بذكره الجر (٤) للاسم علامات تميز بها عن قسيميه منها الجر سواء كان بحرف او تبعية على رأى من يقول بهما، وقد اجتمعن في "بسم الله الرحمن الرحيم" أو بمجاورة نحو: (هذا جَرُّ ضَبِّ خَرَبٍ) أو بتوهم نحو:

-
- (١) المطالع ص ٥٥
(٢) دراسات في علم اللغة، فاطمة محجوب - دار النهضة العربية ط ١٩٧٦
ص ١٥٩-١٨٧
(٣) المطالع ص ٥٦
(٤) المطالع ص ٦١

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
وكان يمكن لهذه المقدمات ان تعفى السيوطى من مسألة الخلط بين الوظيفة
النحوية والوظيفة الدلالية والتصنيف على أساس العلامة الاعرابية ثم اللجوء الى
تصنيف آخر داخلى حسب الادوات والحروف كما فى الكتاب الثالث، وعند
العرض لهذه الظاهرة بعينها وهى الجر والمجرورات.

وفى مضمار عرض السيوطى لخصائص الاسم وخصائص الفعل والفرق
بينهما، نجد له مناقشة وتمييزاً حقيقياً بين كل منهما وتفصيلاً لخصائص المكون
التركيبى الذى يعرف (باسم الفعل) فهو يرى أنه يجمع بين خصائص الاسماء
كالتتوين وبين خصائص الفعل من حيث تضمنه معناه وبنائه واعماله فيما يليه من
اسماء وهذا العرض وتلك المناقشة والتفصيل خصوصاً تأويله وتفسيره لما لا
يتفق مع قواعد التصنيف فهو يتناول ويقدر المكون (لفظ) بديلاً عن اسم الفعل
"تزال" فى البيت ودعواً تزال(١) فكانت أول نازل فالشاهد فى هذا الشطر فى البيت
قوله "دعوا تزال" حيث دخل الفعل على "تزال" والقاعدة ان اسم الفعل لا يدخل
عليه العامل أصلاً، وليس هذا خروجاً على القاعدة هنا وإنما سبب ذلك ان اسم
الفعل قصد لفظه ولم يقصد معناه وفى معرض التقسيم الى اسم وفعل وحرف
يتناول السيوطى المشتبهات التى يخلط فيها الدارس بين كونها اسماً أو حرفاً حيث
تشبه من حيث عدد الاحرف وهى فى الحقيقة تؤدى دلالة الظرفية والظرف من
الاسماء فتتطبق عليه احكام الاسماء، يقول(٢) وطالما فحصت عن نظير لها فى

(١) المطالع ص ٦٥

(٢) المطالع ص ٦٦

ذلك حتى ظفرت لها بنظير ذكره ابو حيان فى تفسيره البحر وهو "الذن" فان علة بنائها كونها تدل على الملاصقة للأسماء وتختص بها بخلاف "عند" فإنها لا تختص بالملاصقة، فصار فيها معنى لا يدل عليه الظرف، بل هو من قبيل ما يدل عليه الحرف، فهى كأنها متضمنة للحرف الذى كان ينبغى أن يوضع دليلا على القرب كما فى "هنا" و "ثم".

ويحدث السيوطى لونا من التكرار فى تناول القضايا وهى بلا شك تحدث تداخلا وارتباكا للدارس خصوصا إذا ما تتولت فى إطا رقصايا أخرى، فهو يعرض فى المقدمات الخاصة بالمطالع لعلاقة الأسماء بالجمل، تحت عنوان (الافتقار) ويقصد به ارتباط المفرد وتلازمه (١) مع الجملة بأن يفتقر الاسم بالأصالة إلى جملة كالموصلات (٢) و"حيث" و "إذا" فإن كلا مما ذكر لا يكون جزءا من كلام حتى توصل به جملة تكشف عن حقيقة المعنى المراد به فأشبهت الحروف، فإنها لا تستعمل إلا مع الجمل بخلاف جمهور الأسماء، فإنه يستعمل مع المفردات والجمل ولو كان الافتقار عارضا لم يقتض البناء وذلك لضعفه بالمروض، وذلك كافتقار "يوم" الى الجملة التى أضيفت إليها فى نحو "هذا يوم لا ينطقون" (٣).

وكذا لو كان الافتقار إلى مفرد كسبحان الله، ووحده ولييك، فإنه لا يقتضى البناء لأن جميع الكلمات تفتقر إلى إنضمامها إلى مفرد آخر، فليس هذا إفتقارا خاصا بالحروف والتبنيه على هذا من زياداتى، هكذا عبر السيوطى.

-
- (١) المطالع ص ٦٦
(٢) وردت "الموصلات" فى المطالع المقصود بها الموصلات أى الأسماء التى تحتاج إلى جملة صلة.
(٣) المرسلات آية ٣٥

والحقيقة أن تناوله لهذه القضية ورد في مواضع أخرى من الكتب الثلاثة، جزء منها في باب (المفعول به) وجزء آخر في باب (المجرورات)، خصوصا في موضوع الإضافة، على سبيل عرض الخصائص التركيبية للمكون الذي يعرض له مثل (حيث) أو غيرها من الظروف التي تضاف إلى الجملة.

وعموما فالكتاب الثاني الخاص بالفضلات وأغلبها تختص به علامة النصب، نلاحظ أنه أكثر إنتظاما من حيث المنهج من الكتاب السابق عليه، ذلك أن وحداته كلها منصوبة وهي أيضا فضلات ومكملات للتركيب غير أننا نجد في باب المفعول فيه^(١) ظروفًا مبنية وهي بالفعل في محل نصب لأنها وعاء للزمان، لكننا نجد لها تناولا آخر في الكتاب الثالث الخاص بالمجرورات وما يحصل عليها من المجزومات^(٢)، ومن ناحية أخرى فإن تناول السيوطي للمفعول فيه بعامة في هذا الكتاب لا ينصب على كونه فضلة أو أن محله النصب (بعلامة أصلية أو فرعية) ظاهرة أو مقترنة ولكنه يزيد على ذلك تناوله للأدوات من حيث كونها حرفا أو اسما وكان الأولى به أن يناقش هذا التناول في التمهيد السابق على الكتاب الأول وليست هذه مسألة عارضة في ظرف بعينه لكنها تتكرر مع جميع الظروف ويورد فيها بإسهاب اختلافات النحويين مع ترجيحه لأحد هذه الآراء بإيراد^(٣) الشواهد المرجحة لاسمية الظرف أو حرفيته، كما نلاحظ في هذا الكتاب الثاني بعامة أن القضايا المتعلقة بالفكر النحوي تتكرر بتكرار الأبواب، فعلى سبيل المثال، مسألة العامل ومسألة التعلق والحذف والتقدير تتكرر في كل باب، بل

(١) المطالع الكتاب الثاني ص ٣٠٩

(٢) المطالع الكتاب الثالث ص ٤٤٨

(٣) المطالع الكتاب الثاني ص ٣٠٩-٣٢١

تتكرر في كل جزئية من أجزاء الباب الواحد، وهذا في الحقيقة ليس نقدا ولا عرضا للمأخذ التي تؤخذ على السيوطي، فهذا شأن أغلب كتب النحو، بل جميعها، لكن هذه ضرورة يقتضيها درس اللغوى بعامة والنحوى بخاصة فى سبيل ضم الموضوعات التي تنتمى إلى فرع بعينه مع مثيلاتها تبعا للمنهج المستقيم ولما يعرف اليوم بمناهج البحث اللغوى التي هدفها الأساسى هو تنظيم المواد اللغوية وإسباغ صبغة علمية عليها، وليس هذا الشأن خاصا بالسيوطى وحده، بل هو شأن اللغويين والنحاة العرب، وما نسجله اليوم على كتاب المطالع السعيدة، يعد أيضا لونا من الإضاءة نسقطها على التراث النحوى العربى، ذلك أن كتابات النحاة المتأخرين وتصانيفهم، خصوصا أصحاب المتون والشروح تعد جمعا وتصنيفا عن النحاة المتقدمين أكثر منها تأليفا. وكعادة السيوطى فى تكرار تناول المسائل، وقد تحدث فى باب المقدمات عن نون الوقاية وإحاقها(١) بالأسماء والأفعال وحذفها، ثم نجده يعقد بابا خاصا بالتتوين فى نهاية الكتاب الثالث، ويعرض فيها للتتوين بأنواعه فى مختلف الأبواب النحوية، كما يدرسه على أنه ظاهرة صوتية، والحقيقة أن تناول السيوطى لبعض الأبواب يعد تناولا أسلوبيا بالرغم مما يشوبه من التكرار فى أكثر من موضع، فمن ذلك الظرف المتصرف وغير المتصرف، فهو يتحدث عنه فى باب نائب الفاعل، عندما يوجد المفعول فيه والمفعول به فى جملة واحدة ومدى صلاحية أى منهما للنياحة عن الفاعل، والمسألة نفسها يوردها فى باب المفعول فيه(٢)، حيث يثبت صلاحية المفعول فيه للقيام بأكثر من وظيفة نحوية ووروده فى أكثر من باب نحوى بالرغم من دلالاته

(١) المطالع ص ٤٤ * ص ٤٧٢ وما يليها

(٢) المطالع ص ٣١٣

على احتواء الزمان أو المكان وأورد لفظ الظرف ليؤدى وظيفة المبتدأ ونائب
الفاعل، واحتفاظه بعلامة الباب كأن يكون مرفوعا أو منصوبا أحيانا على
المفعول به، كما فى قوله "وتتذر يوم الجمع لا ريب فيه"^(١).

ظرف الزمان قسمان: أحدهما متصرف، وهو ما جاز أن يستعمل غير
ظرف، كأن يكون فاعلا أو مبتدأ أو خبرا، أو ينتصب مفعولا به، أو يجر بغير
"من" كسرنى يوم الخميس، ويوم الجمعة مبارك، واليوم يوم الجمعة، وأحببت يوم
الجمعة، وليجمعنكم إلى يوم القيامة"^(٢). والثانى: غير متصرف بأن لا يخبر
عنه، ولا يجر بغير "من" بل يلتزم النصب على الظرفية أو يجر بـ "من" وحدها
كسحر إذا كان من يوم بعينه نحو "جنتك بسحر" وبعيدات بين بمعنى أوقات غير
متصلة، وما عين من بكرة وسحير، وضحى وضحوه، وصباح ومساء، وعشية.

وظرف المكان أيضا قسمان: متصرف يعمل غير ظرف مبتدأ، أو فاعلا،
ونائبا عنه، كيمين وشمال، نحو: جلست يمين زيد وشمال بكر، وغير متصرف
لم يخرج عن الظرفية أصلا وهو ألفاظ فمن ذلك "سوى" بالكسر جمعا للغة من
أقواه المتكلمين واستخدامتهم لها.

ولقد أبدت رأيا بأن تضم الأبواب النحوية، الفاعل ونائبه والمفعول به معا^(٣)
وذلك أن مسائلها مشتركة وتكاد تكون الشواهد واحدة فضلا عن أن القضية واحدة
وهى أن المكونات التركيبية الثلاثة تؤلف معا تركيبا فعليا واحدا ذا خصائص
واحدة فى التقديم والتأخير والحذف، فالفعل هو المكون الرئيسى، أى العامل

(١) سورة الشورى آية ٧

(٢) سورة النساء آية ٧٨

(٣) د. شوقى ضيف (تجديد النحو ص ٤ دار المعارف ١٩٨٢)

يجب أن يتقدمهم جميعاً، يليه في الترتيب الفاعل ثم المفعول به، وما خالف ذلك من حلول أى منها موضع الآخر، فقد يجوزه وقد لا يجوزه النحاة العرب، فالحقيقة أن هناك ظاهرة في التركيب الفعلى وهى تقدم المفاعيل، تكررت فى بابى نائب الفاعل والمفعول به، فيورد السيوطى فى تقدم المفاعيل (١) إذا تعدد المفعول، فإن كان فى باب ظن وأعلم فمعلوم أن المبتدأ فيهما يقدم على الخبر، والفاعل من أعلم يقدم على الأثنين، وإن كان غيره كباب أعطى واختار فالأصل تقديم ما هو فاعل معنى فى الأول وما يتعدى إليه الفعل بنصبه بدون حرف الجر الثانى لأنه أقوى.

فالأصل فى "أعطيت زيدا درهما"، و "اخترت زيدا من الرجال" هو تقديم "زيد" لأنه أخذ الدرهم، ومختار من الرجال، وقد يخرج عن هذا الأصل فيقال أعطيت درهما زيدا، واخترت من الرجال زيدا، بتأخير ما حقه التقديم، وقد يجب هذا الخروج، ويمتنع الأصل فى نحو: "أعطيت الغلام مائة" ليعود الضمير على متقدم، ونحو "ما أعطيت درهما إلا زيدا" للحصر، وقد يجب إلزام الأصل فى نحو "أعطيت زيدا عمرا" لأنه لو قدم لم يدر أزيد أخذ أم مأخوذ، ونحو "ما أعطيت زيدا إلا درهما" لأجل الحصر، وقضايا الفكر النحوى فى أبواب الفاعل ونائبه والمفعول به تكاد تتكرر بأمتلتها وشواهداها، بل زد على ذلك ما يختص بباب الأفعال المتعدية لمفعولين التى تتكرر بأمتلتها وشواهداها فى باب نائب الفاعل.

ويبدو أن استيعاب السيوطى لتراث القدماء من النحاة واستدعاءه للمعلومات

(١) المطالع ص ٢٧١ + وتكررت الظاهرة فى نائب الفاعل ص ٢٦٢ وما يليها.

المتعلقة بالظاهرة المدروسة هو الذى أوقعه فى التكرار والخلط بين جميع المسائل المتعلقة بالمكون المدروس، ففى باب الإستثناء خصوصا المكون سوى: ذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء العكبرى إلى أنها ظرف متمكن، أى يستعمل ظرفا كثيرا، وغير ظرف قليلا.

والحقيقة أن السيوطى تعرض لأغلب هذا فى باب المستثنى، وأورد قول الشاعر:

وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري
والشاهد فيه قوله "فسواك" حيث خرجت "سوى" عن الظرفية ووقعت هنا مبتدأ،
والخبر قوله بائعها. وقوله:

ولم يبق سوى العدو ن دناهم كما دانوا
والشاهد فيه قوله "ولم يبق سوى العدو" حيث وقعت "سوى" فاعلا للفعل ببقى،
وخرجت عن الظرفية.

ولم يقتصر التكرار على الوظائف التحوية للمكون الواحد فى أكثر من باب بل ناقش السيوطى أيضا مسألة التصنيف ألى أقسام الكلام المختلفة داخل باب المفعول فيه، فمن ذلك^(١): من الظروف العادمة للتصرف "مع" وهى اسم لمكان الاجتماع أو وقته "تقول زيد مع عمرو" و "جئت مع العصر" ويدل على اسميتها تنوينها فى قولك "معا" ودخول "من" عليها فى قولهم "ذهب من مع" وقرئ "هذا نكر من معى" (بكسر الميم).

ويورد^(٢): لما وقع الكلام فى الظروف، استطردت إلى الظروف المبنية وقد

(١) المطالع ص ٣١٩

(٢) المطالع ص ٣٢١

تقدم عند جمع المبنيات في باب المعرب والمبنى نوعان: الزمن المبهم المضاف
لجملة أو المبنى، والظرف المقطوع عن الإضافة، وبقي أشياء غير ذلك، فمنها
(إذا) والدليل على اسميتها قبولها التتوين والإضافة إليها بلا تأويل، وبنيت
لوضعها على حرفين، وافتقارها إلى الجمل (بعدها).

والحقيقة أنه ينتهج نهجا أسلوبيا في بيان الوظائف النحوية التي تؤديها "إذ"
فيورد: وتلزم (إذ) الظرفية، فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأ إلا أن يضاف
اسم الزمان إليها نحو: حينئذ ويومئذ وبعدهذ، قال تعالى: "بعد إذ هديتنا" (١) وجوز
الأخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا به نحو "اذكروا إذ كنتم قليلا" (٢)
وبدلا منه نحو "وانكر في الكتاب مريم إذ ابتذنت" (٣) وتلزم (إذا) الإضافة إلى
جملة اسمية نحو "واذكروا إذ أنتم قليل" (٤)، و"إذ هما في الغار" (٥)، أو فعلية كما
سبق.

ويستمر السيوطي في مناقشة كون (إذ) من أي أقسام الكلام، فيورد (٦) وترد
للمفاجأة نص على ذلك سيوييه، وهي الواقعة بعد (بينما) و (بينما) كقوله:
استقدر الله خيرا وأرضين به فبينما الحسر إذ دارت مياسير
وهل هي حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف للمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد أو
زائد؟

(١) سورة آل عمران آية ٨

(٢) سورة الأعراف آية ٨٦

(٣) سورة مريم آية ١٦

(٤) سورة الأنفال آية ٢٦

(٥) سورة التوبة آية ٤٠

(٦) المطالع ص ٣٢٣

ويناقش السيوطى الظروف من حيث التعريف والتكثير والاسمية والحرفية.

كما أنه يعرض ويناقش آراء النحاة السابقين مناقشة تفصيلية، بالرغم من عقده لباب المقدمات الذى تناول فيه القضايا السابقة فى مختلف الأبواب النحوية، فيقول فى المفعول به فى باب المنصوبات خصوصا عند عرضه للمكون (الآن) من الظروف المبنية (الآن) وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنشاء حال المنطوق به، أو الحاضر بعضه نحو "فمن يستمع الآن" (١)، "الآن خفف الله عنكم" (٢) واختلف فى علة بنائه فقال الزجاج: بنى لتضمنه معنى الإشارة لأن معناه: هذا الوقت، ورد بأن المتضمن بمعنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، وهو لا تدخله "ال" وقال أبو على لتضمنه معنى لام التعريف لأنه استعمل معرفة وليس علما، و"ال" فيه زائدة، وضعفه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف إختصارا يناقئ زيادة ما لا يعتد به، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه، فكيف إذا كان إياه. وقال المبرد وابن السراج لأنه لو خالف نظائره تفسيره هذا بأن حق الاسم فى أول أحواله التجرد من "ال" فاذا أريد تعريفه لحقته "ال" فلما وقع الان فى أحواله بـ (ال) خالف فى ذلك الأسماء وشابه الحروف. إذ هو نكرة فى الأصل استعمل من أول وضعه باللام، وباب اللام أن تدخل على النكرة وقال ابن مالك: بنى لشبه الحرف فى لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة.

(١) سورة الجن آية ٩

(٢) سورة الأنفال آية ٦٦

قال أبو حيان: وهو مردود بما رد به هو على قول الزمخشري وذهب بعضهم إلى أنه معرب وفتحته اعراب على الظرفية واستدل له بقوله: "كأنهما ملآن لم يتغيرا" فالشاهد فيه قوله (ملآن) أى: من الآن حيث جر لفظ الآن بكسره (بكسر النون) أى: من الآن، فحذف النون لالتقاء الساكنين وجر فدل على أنه معرب، وهذا القول هو المختار عندي لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبره فهو منصوب على الظرفية وإن دخلته (من) جر ولم يثبت خروجه عن الظرفية.

وهذه المسائل نفسها يتناولها السيوطي في سائر الظروف، فما كرره ما قاله في المقدمات عن المكون (أمس) وهو يذكره في باب المفعول فيه فيقول (١): أمس اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه في إرادة القرب، وهو اسم معرفة منصوب يستعمل في موضع رفع ونصب وجر فإن استعمل ظرفا فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب، وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف وإن استعمل غير ظرف.

وهناك قضايا أساسية لا تعالج في بابها الخاص بها لكنها تعالج في إطار مسائل أخرى تتداخل معها بالرغم من المقدمات الوافية في التصنيف إلى أقسام الكلام، فالفعل المضارع الواقع بين جملتي الشرط والجواب الذي يرد منصوبا يوقع الدارس في حيرة فيفسر بأنه إما أن يكون مجزوما عطفًا على فعل الشرط، ذلك أنه يقع في باب المجزومات (الشرط) ويفسر بأنه منصوب باضمار (أن) الناصبة للفعل المضارع التي تسبقه وتقدم الواو على المفعول معه ويذكر لذلك

خصائص وهى يشترط أن يسبقه استفهام وكان الأولى أن توضع هذه المسائل الأساسية للمفعول معه فى الكتاب الثانى الخاص بالفضلات من ناحية وبالمنصوبات من ناحية أخرى، وإما أن تجمل المسألة فى باب المقدمات عند الحديث عن خصائص الفعل المضارع.

٣- الحقيقة أن ما نسجله فى منهج السيوطى النحوى، دراسة تحليلية فى المطالع يعد بحثا فى منهج النحو العربى، ذلك ان السيوطى قد استقى علمه من المصادر النحوية القديمة، أضف ذلك الى الأراء التى يوردها لعلماء النحو، مؤمنا بها ومفسرا لها، فمن ذلك ما أورده فى باب الحال خصوصا عند تجويز المبرد للقياس على الحال التى ورثت شذوذا فى كلام العرب وأنكر النحاه القدامى القياس عليها، حيث يقول(١):

وشذ المبرد فقال يجوز القياس ويستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها:

الأول: ما وقع بعد خبر قرن ب (ال) الدال على الكمال، نحو أنت الرجل علما

أى الكامل فى حالة علم، ويقال أنت الرجل أدبا أو نبلا وحلما.

الثانى: ما وقع بعد (أما) نحو: أما علما فعالم.

الثالث: ما وقع بعد خبر شبه به مبتدؤه نحو: أنت زهير شعرا، وأنت حاتم جودا

أو الأحنف حلما، أو يوسف حسنا. وقال أبو حيان فى الأول:

والثالث: الأظهر أن النصب فيها على التميز، واختار ابن مالك فى الثانى أنه

منصوب على المفعول به والتقدير مهما تذكر علما فالذى وصف عالم.

والحقيقة ان السيوطى نثر فى الكتب الثلاثة والمقدمات التى تضمنها المطالع مسألة الاتساع فى الوظائف النحوية وقد اضطره ذلك إلى تكرار ذكر هذه المسائل عند ذكر كل باب يمكن أن يؤدي المكون التركيبى الواحد فيه وظيفة يصلح أن يؤديها المكون التركيبى نفسه فى باب آخر، فمما أورده فى باب الحال عن الخبر: الحال والخبر(١) إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور كلاهما صالحان للخبر بأن حسن السكوت عليه، وجاز جعل كل منهما حالاً..... والآخر خبر بلا خلاف، لكن إن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختيار حالية الاسم وخبرية الظرف نحو "فيهما زيد قائماً" لأنه من حيث تقديمه الأولى به-- أن يكون عمدة لا فضلة، وإن تأخر اختيار خبرية الاسم نحو "زيد فى الدار قائم" فإن كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به تعين خبرية الاسم وحالية الظرف، نحو: "فيك زيد راغب" وأجاز الكوفيون حالية الاسم. ويقف السيوطى عند بعض المسائل موقف الناقل عن القدماء سواء فى الشواهد أم فى الآراء النحوية ويتمثل هذا فى إيراد مسألة الجر بالمجاورة(٢). فيقول أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة فى النعت كقولهم: (هذا جحر ضب خرب) وفى التوكيد كقوله: "يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم" بجر "كلهم" على المجاورة لأنه توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات وإلا لقال: كلهن وزاد قوم وقوعه فى عطف النسق.

(١) المطالع ص ٣٥٦ بتصريف

(٢) المطالع ص ٤٤٠

وأنكر السيوطى وابن حسن الجر بالمجاورة مطلقاً، وتأولاً ما ورد من ذلك، وخصه قوم بالنكرة وقصده القراء على السماع ومنع القياس على ما جاء منه ولقد ظننت أن القدامى من النحاة واللغويين بعيدون كل البعد عن فكرة مناهج البحث اللغوى أو الموضوعات التى استحدثنا لها مصطلحات كالفكر النحوى أو اللغوى، لكننى وجدت عند القدامى أنفسهم الجواب، فقد كانوا متبهيين إلى فكرة المنهج أو الوحدة الموضوعية كالباب النحوى فالسيوطى يفرق بين التقسيم على أساس العلامة وبين التقسيم على أساس التركيب النحوى بأكمله أو الباب فيقول فى الاستثناء^(١) (عبرت بالمستثنى كابن مالك فى التسهيل بخلاف تعبير النحاة وابن مالك فى الألفية "الأستثناء" لأن الباب للمنصوبات والمستثنى أحدها لا الأستثناء كما ترجم فى بقية الأبواب بالفعول والحال دون المفعولية والحالية). وقد يظن الباحث الناظر نظرة عجلى أن تسجيل السيوطى لقواعد اللغة يعد معيارياً بحتاً، لكنه فى الحقيقة تسجيل بعد حصر للحالات التى وردت فى كتب اللغة فهو يقررها على المتعلم على طريقة "لاتقل ولكن قل" وهى استقراء مستمد من كتب القدماء مدعم باستخدامات الناطقين العرب كما استشهدت به كتب اللغة والنحو.

فأورد فى مجيء الحال جملة وشبه جملة^(٢): تقع الحال ظرفاً، وجارا ومجروراً، وتقع جملة خبرية خالية من دليل استقبال، فلا تقع جملة طلبية، ولا ذات السين أو 'سوف' أو 'لن' أو 'لا' والجملة الواقعة حالا إما ابتدائية أو

(١) المطالع - الكتاب الثانى ص ٣٣٧

(٢) المطالع ص ٣٦٠

مصدرة بـ "لا" التبرئة أو بـ "ما" أو بـ "إن" أو "كان" أو مضارع مثبت عار من "قد" أو مقرون: "بقد" أو منفى بـ "لا" أو بـ "لم" أو بـماضى بعد "إلا" أو متلو بـ "أو" أو حال.....
والحقيقة أن السيوطى قد اطلع على آثار القدماء العلمية بعمامة والنحوية منها خاصة وليس من شك فى انه متأثر بما اطلع عليه من آثار الأقدمين وبمصنفاتهم بل بشواهدهم وأمثلتهم، ينعكس بطبيعة الحال ما تناولوه من قضايا على فكره النحوى وبعض الشئء بمنهج تناولوه ومن ذلك تأثره بالمنحى المعيارى فى تقرير القواعد والأصول.

فالحقيقة أن هناك ظواهر تناولها السيوطى بنوع من المعيارية بالرغم من تناوله لظواهر الاتساع فى الاستخدام والوظائف النحوية معا فمنها شروط المنصوب على التوسع ومنها أيضا شروط الوصف (بإلا) احترازا من: "غير" ومثله ما أورده السيوطى فى الاستثناء ومنها ما أورده عن القدماء غير مجيز أن يحل المصدر محل المشتق فى أداء وظيفة الحال(١): وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال: جاء زيد بكاء، ولا ضحك زيد بكاء، وقد أدى تأثر السيوطى بمنهج القدماء - فضلا عن صبغه بصيغة معيارية - إلى أن يورد ما قاله القدماء كما هو سواء أكان ذلك اتفاقا أم خلافا، وفى شروط نصب إذن للمضارع، حدد ثلاثة شروط أحدها: أن تكون مصدرة فلا تنصب متأخرة نحو أكرمك إذن بلا خوف لأن الفعل المنصوب لايجوز تقديمه على ناصبه.

(١) المطالع ص ٢٤٩

وأما المتوسطة، فإن احتاج ما بعدها إلى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه نحو:
إن تزرني إذن أكرمك، والقسم لجوابه نحو:

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها إذن لا أقيلها

أو أخبر للمخبر نحو: زيد إذن يكرمك، امتنع النصب فى الصورة كلها وإن
وليت عاطفا قل النصب، والأكثر فى لسان العرب إنغاؤها.

قال تعالى "وإذن لا يلبثون خلفك إلا قليلا"^(١) وقرئء شاذا ألا يلبثوا ومما
ورد معياريا ليس من جهة القواعد ولكن من جهة الاستخدام ويبدو أنه صادر إلى
متعلمين للإشياء حيث يورد فى نواصب المضارع^(٢) ونواصب المضارع
لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هى لا اختصارا ولا اقتصارا فلو قيل: أتريد أن
تخرج؟ لم يجز أن تجيب بقولك: أتريد أن وتحذف "أخرج" وأجاز بعض المغاربه
مستدلا بما وقع فى صحيح البخارى. "فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا" يريد
كيما يسجد، وأورد من باب الاضافة حيث يقول^(٣): لا يضاف اسم لمرادفه، ولا
لنعتة ولا لمنعوتة، ولا لمؤكدته، لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه
والشئ لا يتعرف أو يتخصص إلا بغيره، والنعت عين المنعوت، وكذا المؤكد
إلا بتأويل كقولهم: سعيد كرز أى مسمى هذا اللقب وخشرم دبر أى الذى له ذا
الاسم لأنهما اسمان للنحل، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، ودين القيمة، أى
الساعة الأولى، واليوم أو الوقت الجامع، والملة القيمة، سحق عمامة وجر

(١) الإسراء ٧٦

(٢) المطالع ص ٢٧٩

(٣) المطالع ص ٤٢٥

قطيفة، الأصل: عمامة سحق، وقطيفة جرد، قدم وجعل نوعا مضاقا إلى الجنس كخاتم فضة، ويوم يوم وليلة ليلة.

٤- وقد انفرد السيوطي ببعض الآراء الخاصة به من خلال ما سجله من ملاحظات على الشواهد العربية والاستخدامات العربية، بالرغم من تأثره الشديد بقدامى النحاة بل وبمن تلاهم من أسلاف، فلقد أورد السيوطي عناوين داخلية سمى بعضها بالفوائد وبعضها الآخر بالمسائل، وفي المسائل كان يركز على الخصائص التركيبية للظاهرة أو المكون الذي يتحدث عنه من ملاحظاته الشخصية على التراكيب العربية. أما الفوائد فكان يستعين فيها بأراء النحاة القدامى والمعاصرين وهذا بيان بها في كتاب المطالع:

رقم الصفحة	الموضوع	العنوان	مسلسل
صفحة ٥٨	تعريف الكلام	فائدة	١
صفحة ٩١	أنواع الإعراب	فوائد	٢
صفحة ١٢١	الأفعال الخمسة	فائدة	٣
صفحة ١٩٦	الفاء الواقعة في خبر المبتدأ	مسألة	٤
صفحة ٢١٠	"ما" وأخواتها	مسائل	٥
صفحة ٣١١	المفعول فيه "الظرف"	فائدة	٦
صفحة ٣٤٥	الوصف بغير و "إلا"	مسألة	٧
صفحة ٣٥٩	الأحوال المركبة	فائدة	٨
صفحة ٣٦٨	تمييز العدد	مسألة	٩
صفحة ٤٥٦	لو	مسألة	١٠

ومن خلال هذا يعتقد السيوطى أبوابا خاصة وفروعا دقيقة لبعض مشكلات الفكر النحوى، وفى الباب الخاص بالمقدمات يسميها فوائد^(١) خاصة وغالبا ما لا يقرر رأيه الخاص بل يجمع آراء من سبقوه فى هذا المجال ذاكرا بعض ملاحظاته مؤكدا ما استهواه من آراء يراها سديدة وأولى هذه المسائل عن ورود الفاء فى الخبر فقد استقصى هذه الحالات ووضعها فى ستة نقاط^(٢)، ومثلها ما أورده عن أوجه الخلاف بين "ما"، "لا"، "ليس" وخصائص تركيب كل منها من حيث الاسمية والخبرية.

ومن الجوانب الأسلوبية التى أوردها السيوطى فى المطالع بعنوان "فائدة" قوله فى تقدير (قدر) على أنها مفعول فيه وأن ما حل محلها من مكونات تركيبية يعد مفعولا فيه يقول^(٣) وقع قديما أتى سئلت عن وجه النصب فى قوله صلى الله عليه وسلم: "سبحان الله عدد خلقه، ورضاء نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته" فهذه الكلمات الأربع منصوبات على الظرف، على أن التقدير: قدر زنة عرشه وكذا البواقي، فلما حدث الذى هو قدر "قام المضاف إليه مقامه فى إعرابه. ولم يصرح أحد بأن "قدرا" ينصب على الظرفية. والجواب أن ذلك لكونه يعدون فى عداد المبتدئين المقصرين على الملحّة وشبهها، وأما قولهم أن هذه الكلمات الأربع ليست من ظرف الزمان ولا من ظرف المكان، فجوابه أن ذلك بقول النحاة: إن من المنصوب على الظرف المصادر الجارية مجراه باطراد بأن حذف المضاف إليها تقدم تقديره وقد نص على ذلك ابن مالك وغيره، ونقل أبو حيان فى شرح

(١) المطالع ص ٩١

(٢) المطالع ص ٩٦

(٣) المطالع ص ٣١١

التسهيل أن سيبويه إمام الفن نص على أن من المنتصب على الظرف: زنة الجبل ووزن الجبل، وجزم ابن مالك في شرح التسهيل أيضا.

ففي شرح التسهيل لأبي حيان قال الصفار في شرح الكتاب: أعلم أن المصدر إذا استعمل في معنى الظرف جاز أن يضاف إلى الفعل، تقول: أتيتك ريث قام زيد، أي: قدر بطء قيامه، فلما خرجت إلى الظرف جاز فيها ما جاز في الظرف. فانظر كيف قدر نصب المصدر على الظرف بتقدير "قدر".

وتتسم الفائدة هنا بالاسلوبية ذلك أن الخلاف فيها واقع على الاستخدام وليس على القاعدة النحوية القديمة فحسب، أضف إلى ذلك الإبداع في التفسير المبني على الاستخدام العربي، فالحقيقة أن ما عنوانه "بالفائدة" إنما يريد بها أن يقرر فكرة عنت له ورأها صوابا، وإن لم تتصل بقواعد اللغة نفسها بل إن تعلقت بإسلوبه في الصياغة، ومن ذلك ما أورده عن الحال^(١): تذكر وتؤنث، فلهذا جاءت في النظم بالتذكير، وفي الشرح بالتأنيث، والحقيقة أن ما أورده السيوطي بعنوان "مسألة" قد لا يكون كله جديدا، بل قد يكون بعضه تلخيصا لما ورد عن القدماء مع إضافة تتضح فيها مسألة الإتساع في الوظائف النحوية^(٢) بإختلاف العلامة الإعرابية وتحولها من نصب على التمييز إلى جر بالإضافة مع ثبات المكون التركيبي، ونجتزئ في مسألة أوردها في باب التمييز، فنحنى جانباً ما لخصه عن القدماء، ونذكر ما أورده في إطار الإتساع في الوظائف النحوية حيث

(١) المطالع ص ٣٥٩

(٢) المطالع ص ٣٥٩

يورد: وإذا جىء بنعت مفرد أو جمع تكسير، جاز العمل فيه على التمييز وعلى
العدد نحو: عندي عشرون رجلا صالحا أو صالح وعشرون رجلا كراما أو
كرام، فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد نحو: عشرون رجلا
صالحون، ولا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة وأمكن جمع القلة غالبا.

الفصل الثاني

معايير التناول

١- تختلف معايير التناول عن أسس التصنيف في أن الثانية تختص بتقسيم الأبواب النحوية الرئيسية وضم بعضها إلى بعضها الآخر وفقا للعلامة المصاحبة أو وفقا للتصنيف حسب أقسام الكلام، أما الأولى فتكون مرحلة تالية للتصنيف والتقسيم، إذ هي تهتم داخل الباب النحوي أو المسألة النحوية الواحدة من حيث البدء بتقرير القاعدة وفقا لما ورد في المنظومة النحوية التي لا تتسع لمناقشة آراء العلماء السابقين والمعاصرين من النحاة واللغويين، كما لا تتسع للإستشهادات التي وردت في كتب النحو السابقة، وهي أيضا لا تتسع للأمثلة والشواهد التي يمكن بها لأن يناقض السيوطي قاعدة قديمة وردت عند سيبويه أو المبرد أو أبي حيان (١) والحقيقة أن هناك معايير للتناول، منها المعيار البنيوي الذي يستند إلى الوحدات التركيبية (٢) في تمييز خصائص الباب النحوي المدروس كأن يقتصر المكون التركيبي المدروس بمكون آخر مثل حرف الجر أو حرف ينصب الفعل المضارع بعده، كما أن هناك معيارا آخر وهو المعيار البنيوي الوظيفي (٣) الذي يستند إلى العلامة المصاحبة للمكون المدروس الذي يؤدي وظيفته النحوية

(١) نقصد مناقضتهم بصورة موسعة حيث إنه انتس ببعض آرائهم.

(٢) د. أحمد المتوكل - من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية - ط ١ ١٩٨٧ - ص ٥٢.

(٣) Dick Simon: Studies in Functional Grammer London/Academuc press 1980

بمقتضاها من جانب ومن جانب آخر اعتماد وظيفته النحوية على مناه الصرفى كالأشتقاق أو عدمه، والمعيار الثالث هو المعيار الدلالى الذى يقتضى أن يرد المكون فى تركيب يدل دلالة معينة.

٢- واهتمام السيوطى بالمعنى معيارا من معايير تناول يعد من المنجزات التى يجدر بنا أن نستحسنها ونثنى عليها، لكنه فى بعض الأحيان يهتم بالمسألة التركيبية مهملا المعنى مراعاة للقاعدة النحوية، ففى الباب الخاص باجتماع الشرط والقسم ينص على أنه إذا اجتمع شرطان فالجواب لأولهما والشاهد:

"إن تستغيثوا بنا أن تذرنا متعذروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم" (١) فهو يؤول الشرط الثانى بحال تقديره (إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا) والحقيقة أن الذعر حادث أولا وسابق على الإستغاثة، فالأصل من حيث المعنى أن يكون جواب جملة الشرط الثانية فى الترتيب التركيبى (إن تذرنا)، فأى الجملتين الشرطيتين سابقة الأخرى وأى التصنيفين أولى بالأخذ به، أعلى أساس الدلالة أم على أساس التركيب.....؟ وتلك قضية أخرى تطرح تساؤلا جديدا يضاف إلى التصنيف الذى أضفناه فى بداية البحث وهو: أعلى أساس الوظيفة الدلالية أم على أساس العلامة الإعرابية يجب أن نصنف؟ ويبدو أنه يجب أن نقسم على حسب العلامة عند تناول الأسماء المفردة والأفعال بالدراسة وهى التى تظهر عليها العلامات، أما فى المسائل التركيبية الخاصة بالأساليب، فيجب أن نأخذ بالوظائف، إما التركيبية أو الدلالية وعليه فإننا يجب أن نفصل بين دراسة المفردات وبين دراسة التراكيب فى التصنيف النحوى الذى نقترحه.

(١) أنظر الباب الخاص باجتماع الشرط والقسم - المطالع ص ٤٥١

لقد قرر السيوطى عند تناوله لموضوع الإستثناء فى الكتاب الثانى الخاص بالفضلات أنه يدرك الفرق بين التسميتين، المستثنى والاستثناء فالأول معناه أنه قسم الكتاب على أساس العلامة الإعرابية أما الاستثناء فمعناه أنه قسم الكتاب على أساس الباب أو التركيب بأكمله وهذا رأى سديد يستوجب أن نجد تسمية للكتاب الثالث مثل "المجرورات" وما يحمل عليها من المجزومات(١).

فالمجرورات تعنى انه اتبع النهج نفسه الذى تحدث عنه فى باب المستثنى(٢) وهو أن يفرد هذا الكتاب للأسماء المجرورة، وذلك أن الفعل لا يتأثر بهذه العلامة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإننا نجد تقسيم الباب على أساس الحروف التى تعمل الجر فى الأسماء، ناهيينا بما إذا كان هذا الجر محضاً أى ليس لوظيفة تخضع لباب نحوى بعينه كجر جميع الأسماء أم كان هذا الجر يخضع لوظيفة دلالية تابعة لباب نحوى كالتقسيم بالحروف نفسها التى تقوم بالجر(٣) وهنا نصادف أكثر من تداخل، فالتقسيم على أساس الحروف العاملة جعل السيوطى نفسه يصادف عقبة كبيرة فى سبيل تناول الباب فحروف الجر عددها محدد وقد حصرها فى ثلاثة عشر حرفاً، ووظيفة هذه الأحرف جميعها النحوية هى الجر والعلامة الإعرابية المصاحبة للاسم المجرور هى الكسرة، وكل من الجار والمجروريعد مركباً يمكن أن يتعلق بأحد عناصر التركيب وبهذه العبارات المختصرة كان يمكن أن ينتهى هذا الباب.

(١) المطالع ص ٣٩٣

(٢) المطالع ص ٣٣٧

(٣) المطالع ص ٤١٦

لكننا نجد السيوطى يتحرك فى دائرة أوسع يتناول هذا الباب تناولا استعماليا محضا، يخص فيه كل حرف بدلالة محددة فى تركيب محدد، ثم لا يلبث أن يعرض للحرف الواحد فى تراكيب مختلفة، يؤدى فيها الحرف نفسه الوظيفة الدلالية بحرف آخر من أحرف الجر حتى يكاد يستغرق دلالة بعض الأحرف الأخرى، عارضا لاستشهادات متنوعة من التراكيب العربية المختلفة التى تمثل المستويات اللغوية العربية المتاحة فى ذلك العهد وهذا النهج يعد منطلقا لا نستطيع أن نحكم عليه بأنه من قبيل التطور أو القصور، فليس كل ما نجده من آثار علمية عن الأقدمين وقد تطابق مع ظاهرة فى الدرس اللغوى الحديث يعد تطورا، كالمنهج الاستعمالى الاحصائى، فالذى دعا السيوطى إلى هذه الخصوصية فى تناول هو نوع التقسيم الذى لجأ إليه حيث مزج بين اتخاذ العلامة الإعرابية أساسا للتقسيم وبين الوظيفة النحوية من ناحية والوظيفة الدلالية من ناحية أخرى، كما اتخذ أيضا التصنيف إلى أقسام الكلام أساسا رابعا لتأليف المطالع. وهذا المزج بين أسس التقسيم المختلفة، نجده فى الباب التالى لأحرف الجر وهو باب القسم^(١) بالأحرف نفسها التى تؤدى وظيفة دلالية هى القسم، بعد أن كانت وظيفتها فى الباب السابق تعد وظيفة نحوية، كما نجد مفارقة أخرى وهى وجود حرف "التاء" بين هذه الأحرف، فالحقيقة أنه يؤدى وظيفة دلالية هى القسم وإن الاسم الذى يليه مجرور شأنه شأن الأسماء المجرورة، لكن الحرف العامل لا يندرج ضمن تصنيف أحرف الجر، وفى هذا الإطار نجد مفارقات أخر، نعى باب القسم نجد عرضا لأسماء مجرورة بالإضافة كلفظ الجلالة

(١) المطالع ص ٤١٦

خصوصا عند استخدام المكون التركيبى "أيمن"، فلفظ الجلالة التالى لهذا المكون مجرور بالإضافة ومحل الإعرابى الرفع، والخبر محذوف تقديره "سمى" وأصل التركيب "أيمن الله قسمى" ومن هنا فالوظيفة الدلالية "القسم" مستفادة من المبتدأ المضاف "أيمن" ومن الخبر المقدر "سمى".

ومن هنا فليس هناك حرف عامل وإنما هناك مجرورات ومن هذا فإن تسمية "الكتاب الثالث" تطبق على هذه الجزئية ولا تنطبق على ما سبق، غير أننا نجد السيوطى يعرض فى هذه المسألة لبعض الخصائص الفنولوجية لهذا المكون التركيبى فيقرر أنه يرد مبدوءا بالهمزة، كما يرد مخففاً ومسبقاً بصامت يعوض الحركة المقفودة من تخفيف الهمزة فتصبح: "ويمن" كما أنها ترد محذوفة النون فتصبح "ويم الله" وترد أيضا على هيئة حرف واحد هو الميم فتصبح "م الله" والحقيقة أن الواو السابقة على هذا المكون وأيضا الميم المتبقية من هذا المكون لا تعد حرفا عاملا أو مبررا لتناول هذا الموضوع ضمن المجرورات على أساس من التقسيم حسب الظروف العاملة.

ولا يتوهم متوهم أن الواو التى تسبق "أيمن"، سواء عند ثبوتها أو حذفها تشبه الواو التى تسبق "رب": فالأخيرة لابد أن يليها اسم مجرور، لكن الأولى يليها اسم مرفوع ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة، ونجد فى تناول السيوطى للإضافة عرضا لظواهر لغوية عامة كالمطابقة فى حالة التذكير والتأنيث ومسألة التعريف بأكثر من مؤثر كالألف واللام مع الإضافة.

كما يعرض لمسائل تركيبية كالاختراض والفصل بين متلازمين بالمفعول به، والظرف والجار مع مجروره، وفى أثناء موضوع الإضافة نجد تناولا فنولوجيا خاصا بباب النداء. وعند حديث السيوطى عن عملية الجر بالمجاورة نلمس فى

كلامه اقتناعاً بأن هذه الظاهرة تعد من الخروج عن المألوف النحوى وأنها لاتخضع لقاعدة بعينها ولا يمكن القياس عليها فى الاستخدام وجميع ما يعرض له من شواهد موروثة عن الناطقين الأوائل وكتب النحاة المتقدمين.

وفى الكتاب نفسه نجد تسميتين لُباب واحد، هما المجزومات فى بداية الكتاب، والجوازم فى بداية الموضوع نفسه. والتسمية بالجوازم تبدو موافقة للنهج الغالب على كتاب المجزورات وما يحمل عليها من المجزومات، فأغلب الكتاب يخضع للتقسيم على أساس الحروف العاملة التى يعمل جزء منها الجر فى الأسماء وجزء آخر يعمل الجزم فى الأفعال، والأدوات فى هذا الكتاب تتنوع بين حرف واسم، وعليه فإننا نجد مزجا فى التقسيم حيث أن عوامل الجر بعضها من الأحرف كحروف الجروبعضها أسماء كالمضاف الذى يعمل الجر فى المضاف إليه وأيضا الجوازم بعضها أحرف وبعضها أسماء كأسماء الشرط، ومما هو جدير بالملاحظة أن المعمولات فى حالة الجر، فهى أفعال، وإذا كان السيوطى قد ورث هذا التقسيم عن النحاة واللغويين القدامى، فليس من شك فى أن له نظرات لها من الخصوصية بحيث تسبب إليه وتشهد بعلمه الفريد وهو بنفسه ليسجلها فى الكتاب عند ترجيح رأى بعينه أو عند مخالفة من سبقه فى الأراء وقد ذكر ذلك لنا صراحة عند تسميته باب الإستثناء(١) بالمستثنى، وفى عرض السيوطى لجوازم المضارع، يقترن ذلك عنده بالخلط بين الوظيفة النحوية وهى الجزم والوظيفة الدلالية وهى الشرط فيتناولها تتاولا تركيبيا، فيعرض لخصائص التركيب واجتماعه مع تركيب آخر هو تركيب القسم، مسجلا غياب جواب أحد التركيبين

(١) المطالع - الكتاب الثانى ص ٣٣٧

بحيث يكون الجواب المذكور لأسبغهما ذكرا في التركيب كما يعرض لظاهرة الحذف في التركيبين ويمزج السيوطي بين تناول المجزومات بالدرس وبين إعراب الجوازم أنفسها لبيان وظيفتها بالنسبة للتركيب، وفي هذا الإطار لا يبعد كثيرا عن التسميتين^(١) اللتين وضعهما للباب، لكنه فيما يلي من أجزاء الكتاب يبعد عن الجوازم والمجزومات فيعرض لحروف المعاني كالإستفهام وأحرف الجواب، وفي هذا الجزء يتناول بالدرس الأدوات من حيث الوظيفة الدلالية، وفي نهاية الكتاب يعرض لمسألة فنولوجية صوتية هي التتوين، وبهذا فالسيوطي في تناوله للظاهرة الواحدة يتبع أكثر من طريقة في التناول، وعند تناوله لظاهرة أخرى فإنه لا يتبع الطرائق عينها ولا المسميات نفسها، فهو في نهاية الكتاب الثاني يذكر "نواصب المضارع"^(٢) ومن العنوان نلاحظ أن التركيز ينصب على الأحرف العاملة في الفعل المضارع، لكننا نجد في نهاية هذا الباب يعرض لظاهرة حذف الأداة، ومن هنا نستنتج أنه يركز على العلامة الإعرابية المصاحبة لنهاية الفعل وهو تفسير لإدراجه الفعل المضارع ضمن هذا الكتاب الخاص بالأسماء المنصوبة من الفضلات بالرغم من أن الفعل المضارع ليس من الفضلات، كما نجد في الباب نفسه يتناول الأداة الناصبة من حيث وظيفتها في التركيب، ووظيفة التركيب نفسه بالنسبة للنص الوارد فيه وذلك تحت عنوان "أن المفسرة"^(٣) على حين أننا في بداية الكتاب الثالث نجد يوضع عنوان "المجزورات وما حمل عليها من المجزومات"^(٤) ومن هذا العنوان نعلم أنه يخالف نفسه في

(١) الجوازم والمجزومات

(٢) نواصب المضارع - أنظر المطالع ص ٢٧٧

(٣) المطالع - الكتاب الثاني ص ٢٨٩

(٤) المطالع - الكتاب الثالث ص ٢٩٢

الطريقة التي اتبعتها عند تناوله لنواصب المضارع، فيبدو للقارئ أنه سيركز على المجزورات وليس على أحرف الجر، لكنه في الحقيقة قسم الباب حسب أحرف الجر نفسها كما أسلفنا.

والحقيقة أن هناك معايير تتدرج ضمن معايير أخرى ومنها المعيار اللغوى الذى لا شك أنه يعتمد على المعيار البنىوى من حيث إن المصنف يميز بين الظاهرة النحوية المدروسة وغيرها بمكون تركيبى قد يزداد على المكون التركيبى المدروس، أو يحذف منه بسبب استخدام ينتسب إلى لهجة بعينها، والمعيار الآخر هو المعيار الإستعمالى الذى يستند إلى كل من المعيارين، التركيبى والدلالى معا، فالأساليب قد تتشابه تركيبيا فيما عدا مكون تركيبى واحد قد يكون حرفا أو فعلا، إذا استبدل بحرف أو فعل آخر فإنه يكسب التركيب دلالة جديدة.

ومما أورده السيوطى مستندا إلى المعيار البنىوى، مسألة التمييز بين الأبواب النحوية ببعض المكونات، كحرف الجر وذلك فى باب المفعول المطلق^(١) حيث يقول: إنما سمي مفعولا لأنه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به وله وفيه ومعه. والمصدر هو المفعول حقيقة لأنه هو الذى يحدثه الفاعل وأما المفعول به فمحل الفعل، والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل.

وأورد السيوطى، جامعا الإتساع فى الوظيفة النحوية والاستخدام معا، مستندا إلى المعيار التركيبى المورفولوجى، أى البنية المكونية للصيغة المستخدمة فى باب الحال، قائلا فى الحال التى وردت مصدرا بتأويل المشتق^(٢). ورد الحال

(١) المطالع ص ١٦٨

(٢) المطالع ص ٣٤٨

مصدرا بكثرة، قال أبو حيان: وهو أكثر من وروده نعتا، ومنه ثم ادعهن يأتينك سعيا^(١) و "ينفقون أموالهم سرا وعلانية"^(٢) و "ادعوه خوفا وطمعا"^(٣) و ثم إنى دعوتهم جهارا^(٤)، وقالوا: قتله صبورا وأتيته ركضا ومشيا وعدوا، ولقيته فجأة وكفاحا وعباتا، وكلمته مشاقفة، وطلع بغتة، وأخذت ذلك عنه سماعا وإخلف النحويون فى تخريج هذه الكلمة ونحوها من المسموع، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر فى موضع الحال مؤولة بالمشتق أى ساعيا وراكضا وماشيا ومسرا ومعلنا، وخائفين وطامعين، وكذا الباقي، وقال بعضهم: هى مصادر على حذف مضاف، أى إتيان ركض، وسير عدو، ولقاء فجأة، وقيل أحوال على حذف مضاف، أى ذا سعى، وذا فجأة.

والحقيقة أنه فى مثل هذه المسائل لا يمكن الإستناد إلى معيار دلالى أو تركيبى ويكون المبرر الوحيد هو الإستخدام العربى بنسبته إلى قبيلة معينة أو مستوى لغوى خاص كالشعر، ومن ذلك ما أورده السيوطى فى ضبط المرخم^(٥)، فى المرخم لغتان: الإنتظار وهو نية المحذوف، وترك الإنتظار وهو عدم نيته، والأول أكثر استعمالا وأقواما فى النحو، وجاء عليه ما ترى "وتادوا يا مال"^(٦) وقول زهير:

-
- (١) سورة البقرة ٢٦
 - (٢) سورة البقرة ٢٧٤
 - (٣) سورة الأعراف ٥٦
 - (٤) سورة نوح ٨
 - (٥) الميطالع ص ٢٩٥
 - (٦) سورة الزخرف - القراءة الفاشية "يا مالك" وقد وردت القراءة "يا مال" بكسر اللام على لغة من ينتظر أى يقدر البناء على الضم على الحرف المحذوف.

يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلى ولا ماك
والشاهد فيه قوله "يا حار" حيث رخم "حارث" على لغة من ينتظر أى من ينوى
المحذوف، ومن ثم أعرب هذا وأمثاله، منادى مبنى على الضم على الحرف
المحذوف محل نصب.

وجاء على الثانى قول عنتر:

يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بنر فى لبان الأدهم
والشاهد فيه "عنتر" فهو منادى بحرف نداء محذوف ومرخم، ومع ترخيمه بنى
آخره على الضم على لغة من لا ينتظر المحذوف، أى من ينوى التمام، ومن ثم
يعرب "عنتر" منادى مبنى على الضم فى محل نصب، وعلى اللغتين روى قول
امرىء القيس: "أفاطم مهلا بعض هذا التدل"، روى بالفتح على لغة من ينتظر،
وبالضم على لغة من لا ينتظر. ويقال فى ثمود وعلاوة وسقاية ويا ثمو ويا علاو
ويا سقاي.

واستخدم السيوطى معيارا مميزا للباب النحوى المدروس، فالتمييز عنده(١):
نكرة فيه معنى "من" الجنسية رافع لإبهام جملة أو مفرد، فالجملة تأتى والمفرد:
عدد نحو: أحد عشر رجلا، أو مفهوم مقدار كيل أو وزن أو مساحة أو شبيها
كمثال نرة، وذنوب ماء، ونحى سمناء.

وقد اعتمد على الدلالة فى باب الإضافة، فأورد عن "كل" و "بعض"(٢) من
الأسماء ما يلزم الإضافة معنى وينفك عنها لفظا، فمن ذلك "كل" و "بعض"، والمشهور

(١) المطالع ص ٣٦٥

(٢) المطالع ص ٤٢٧

فى استعمالها أن لا يخلو من الإضافة لفظا إلا وهما مضافان معنى، قال سبحانه وتعالى: "وكل أتوه داخرين"^(١) ولأجل نية إضافتها لم تنخل عليهما الألف واللام إلا فى كلام المتأخرين.

وفى موضوع الحال عند تعرض السيوطى للمنصوبات من الأسماء، يضع تصنيفا للحال وفقا للدلالة والمعانى التى يؤديها الحال، فالحال عنده أقسام^(٢) باعتبار، فتقسم بحسب قصدتها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين مقصودة، وهو الغالب وموطنه وهى الجامدة الموصوفة نحو "تتمثل لها بشرى سويا"^(٣)، وتنقسم حسب التبيين والتأكيد إلى قسمين: مبنية وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا وهى التى تدل على معنى لا يفهم مما قبلها، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها.

وهى ثلاثة أنواع: مؤكدة لعاملها وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها، والأكثر أن يخالفه لفظا نحو: "وليتم مدبرين"^(٤) وقد توافقه نحو "وأرسلناك للناس رسولا"^(٥). ومؤكدة لصاحبها، ذكرها ابن هشام وقال: أهملها النحويون، وفسرها بأنها التى يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها نحو: جاء القوم طرا، ومؤكدة لمضمون الجملة، وشرط الجملة كون جزئها معرفتين لأن التأكيد إنما يكون للمعارف، وكونهما جامدين لا مشتقين ولا فى حكمهما وفائدتهما إما بيان يقين نحو: زيد أخوك معلوما وأيضا:

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار

- (١) سورة النمل آية ٨٧
- (٢) المطالع ص ٣٥٧
- (٣) سورة مريم آية ١٧
- (٤) سورة التوبة آية ٢٥
- (٥) سورة النساء آية ٧٩

أو فخرا: أنا فلان شجاعا أو كريما، أو تعظيم نحو: هو فلان جليلا مهيبا، أو تحقيرا نحو: هو فلان مأخوذا مقهورا، أو تصاغر نحو: أنا عبدك فقيرا إلى عفوك، أو وعيد نحو: أنا فلان متمكنا فائق غضبي.

والحقيقة أن السيوطي يجمع بين التصنيف على أساس التركيب والدلالة معا في أغلب الموضوعات، وفي موضوع الحال يتضح الجمع بينهما، ففي 'صاحب الحال' يورد^(١): لما كانت الحال خبرا في المعنى وصاحبها عنه أشبه المبتدأ، فلم يجز مجئ الحال من النكرة غالبا إلا بمسوغ من مسوغات الإبتداء بها، ومن النادر قولهم: عليه مائة بيضا، وفيها رجلا قائما، ومن المسوغات النفي كقوله سبحانه وتعالى: "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب"^(٢).

والنهي نحو:

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام

والاستفهام نحو:

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملأ
والوصف نحو قوله تعالى: "فيها يفرق كل أمر حكيم"^(٣) والإضافة نحو: في أربعة أيام سواء^(٤). والعمل نحو: مررت بضارب هنذا قائما.

والحقيقة أنه لا يمكن أن نعزو إلى السيوطي وحده مسألة الإعتماد على التركيب في التصنيف، بل هو منهج النحاة العرب عموما، والكثير من عمل

(١) المطالع ص ٣٥١

(٢) سورة الحجر آية ٤

(٣) سورة الدخان آية ٥٤

(٤) سورة فصلت آية ١٠

السيوطى هو النقل، حيث لم تنتش في عصره ظاهرة نقد النحو العربى كما هو فى العصر الحديث، فما يورده فى باب الفاعل الذى يظل فاعلا على المحل، أى يعد فاعلا من حيث الوظيفة النحوية وذلك إستنادا إلى المعنى، لكنه فى الحقيقة، أى الفاعل، مجرور بحرف جر وعلامته المصاحبة هى الكسرة بالفعل، لكنهم يلجأون إلى تفسير وتعليل، أو بمعنى أصح مخرج يخرجون عليه الشواهد، فيورد السيوطى جامعا بين النحو والدلالة شأنه شأن النحاة العرب السابقين والمعاصرين فى المطالع^(١) فى باب "الفاعل": قد يجر الفاعل بالباء الزائدة أو "من" الزائدة نحو "ما يأتيهم من ذكر"^(٢) أى ذكر، فيجوز الإبتاع بالرفع والجر مراعاة للمحل واللفظ وغلبت زيادة الباء فى فاعل كفى نحو قوله تعالى: "كفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا"^(٣).

ومن ضروب جمع السيوطى بين التركيب والدلالة فى التصنيف، إيراده فى باب المفعول به صوراً لتقديم المفعول به على الفاعل تتضمن التركيب والدلالة معا فيقول:^(٤)

الأصل فى المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل، وقد يقدم على الفاعل جوازا ووجوبا كما تقدم فى بابيه، وقد يقدم على الفعل جوازا كما تقدم هناك أيضا، وقد يجب تقدمه عليه وذلك فى صور: أحدها: أن يتضمن شروطا نحو: من تكرم أكرمه، وأيهم تضرب أضرب، وثانيهما أن يتضمن استقهما نحو من رأيت؟ ومتى قدمت؟ وأين أقمت؟ وغلام من رأيت؟....."

(١) المطالع ص ٢٥٧

(٢) سورة الأنبياء آية ٢

(٣) سورة النساء آية ٤٥

(٤) المطالع ص ٢٦٩

٣- والحقيقة أن الاستناد إلى المعيار الدلالي فى التناول فيه مزج بين المعيارين البنىوى والدلالي، فإذا اشترط أن يرد المكون المدروس فى تركيب شرط أو إستفهام أو نفي، فهو غالباً ما يستند إلى مكون تركيبى بعينه، وهو أداة الإستفهام أو الشرط أو النفي، لكننا صنفنا الظاهرة وحددنا معيار التناول بأنه دلالي وذلك لأن بعض التراكيب قد ترد بدون أداة كالشرط، خصوصاً عندما يكون مضمراً، والاستفهام، ومن هنا فإننا نلمس تداخل معايير التناول، فتداخل معيار البنية والدلالة ينتجان لنا المعيار الاستعمالي والمعيار اللغوى يعتمد اعتماداً أساسياً على المعيار البنىوى والإستخدام، الذى يستند بدوره إلى المعيار الاستعمالي.

فى اطار الاتساع فى الإستخدام يورد السيوطى الحرف ثم يعقب بوظائف هذا الحرف وأمثله فى التراكيب العربية^(١): حروف الجر محصورة بالعد فلا تحتاج إلى حد والمذكور هنا منها ثلاثة عشر حرفاً سوى أحرف القسم، أحداها "إلى" ولها معان: أحداها: انتهاء الغاية مطلقاً زماناً أو مكاناً نحو: "أتموا الصيام إلى الليل"^(٢). الثانى: الظرفية كـ "فى" فى قوله تعالى: "ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه"^(٣) الثالث: المعية وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر فى الحكم به أو عليه أو التعلق كقوله تعالى "من أتصارى إلى الله"^(٤)، وقوله "وأيديكم إلى المرافق"^(٥). ثم يستعرض السيوطى بعد ذلك التوسع فى الاستخدامات التركيبية حيث يودى المكون "إلى" ووظائف مكونات أخرى من احرف الجر فى تراكيب مختلفة يودى فيها

(١) المطالع ص ٣٩٣

(٢) سورة البقرة آية ١٨٧

(٣) سورة النساء آية ٨٧

(٤) سورة الصف آية ١٤

(٥) سورة المائدة آية ٦

المكون نفسه وظائف آخر يمكن تفسيرها دلاليًا، على حين أننا لو وضعنا
المكونات الآخر مكان المكون "إلى" لعد التركيب غير جار على سنن الاستخدام
العربي وخارجا عن العرف النحوي فيورد^(١): الرابع: مرادفة "من" كقوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمر

أى 'منى'

الخامس مرادفة "عند" كقوله:

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلى من الرحيق السلسل

أى أشهى عندي.

ويستخدم السيوطي الدلالة جنبا إلى جنب مع الفروق التركيبية في بيان أداء
حرف للوظيفة الدلالية لحرف آخر، السادس: التبيين: وهي المبنية لفاعل
مجرورها بعدها يفيدها حبا أو بغضا من فعل تعجب أو أفعال تفضيل، نحو: قال
رب السجن أحب إلى^(٢).

ويتناول السيوطي بقية الأحرف بالترتيب فيصنع الصنيع نفسه مع كل حرف
بان يورد معانيه الأصلية ثم الوظائف الدلالية التي يؤديها في تراكيب آخر نيابة
عن أخوته من حروف الجر الأخرى، وسنجد هنا مكتبيين بما أوردناه في
الحرف "إلى" من شواهد وأمثلة ونقتصر حديثنا على الحرف ووظائفه
وملاحظاتنا.

(١) المطالع ص ٣٩٤

(٢) سورة يوسف آية ٢٢

ويستخدم السيوطى الأساليب مميزات للوظائف النحوية والدلالية، مفرقا بين المكون الصالح لوظيفة دلالية محددة وبين ما لا يصلح لها، نحو: كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدم، وبريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلي، إذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة بل السبب غير هذا.

ونلاحظ أن السيوطى لا يورد الحرف البديل فى المعنى فحسب، بل يورد المكون البديل للجار والمجرور معا فيؤوله بحال، فتؤدى الباء وظيفة المصاحبة وهى التى لا يصلح موضعها "مع" ويغنى عنها وعن مصحوبها الحال نحو قوله تعالى: "اهبط بسلام" أى مع سلام، لكن الشئ الغريب أن يعد السيوطى عدم الوظيفة وظيفية، فهو يجعل الوظيفة الحادية عشر لحرف الباء إحدى الوظائف بالرغم من حديثه عنها بأنها حرف زائد، ولكن يمكننى تلمس العذر له فى أنه يقصد الإتساع فى الإستخدام بالمعنى الاستعمالى^(١) فيورد^(٢) الحادى عشر: الزيادة نحو قوله تعالى "وكفى بالله وليا"^(٣) و "بحسبك درهم".

واتضح لنا مما سبق أن السيوطى بحسه اللغوى الدقيق وإدراكه للفوارق بين التراكيب العربية والأساليب، قد فرق بين الوظيفتين النحوية الخاضعة للإعمال النحوى والعلامة الإعرابية، والوظيفة الدلالية التى يؤدى بها المكون دلالة مكون آخر فى التركيب الواحد بغض النظر عن ذكره المصطلحين اللذين ذكرناهما واللذين إستخدماهما ضمن الخضم الهائل من المصطلحات والمعارف التى أضفاها علم اللغة الحديث على العلوم العربية.

(١) R. Borthes, Introduction a L'analyse Structurale du Recit Poetique du Recit, coll. Points No, 78. Paris Eds. du Seuil, 1977 pp 7/8

(٢) المطالع ص ٢٩٧

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٨

ومن الجوانب الإستعمالية فى المطالع، تناول السيوطى للمفعول معه من وجهة نظره ووجهة نظر أقرانه من النحاة، تناولوا إستعماليا يعتمد على التمييز والمقارنة بالمكونات فيورد(١): قول أبى حيان: تضافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية فى المفعول له، وذلك أن الباعث إنما هو الحدث لا الذوات، وشرطه أن يكون معللا بخلاف المصادر التى لا تعليل فيها "كقعد جلوسا" و"رجع القهقرى"، وشرط الأعلام والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت نحو:

فجنت وقد نُضت لنوم ثيابها لى الستر إلا لبسة المتفضل

لأن النص ليس له وقت معلوم، أو الفاعل نحو:

وإنى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بالله القطر

ففاعل "تعرونى" "هزة"، وفاعل "نكرى" الشاعر، أى: لذكراى إياك فيجران باللام، ولم يشترط ذلك سبويه ولا أحد من المتقدمين، فيجوز عندهم "أكرمك أمس طمعا فى معروفك"، و"جنت حذر زيد"، ومنه قوله تعالى: "يرىكم البرق خوفا وطمعا"(٢) ففاعل الإرادة هو الله سبحانه وتعالى، والخوف والطمع من الخلق. ومتى فقد شرط من الشروط المذكورة وجب جره باللام وامتنع النصب.

فمثال فقد المصدرية: جنتك بالماء وللعشب وللسمر، ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان، وقد يجز بمن والباء لأنهما فى معنى اللام نحو قوله تعالى: "لرأيتك خاشعا متصدعا من خشية الله"(٣)، قيل: وقد يجز بمعنى السببية نحو: "دخلت امرأة النار فى هرة"(٤)، ولا يتعين الجر مع "إن" و"أن"، وإن كانا غير

(١) المطالع ص ٣٠٥

(٢) سورة الرعد آية ١٢

(٣) سورة الحشر آية ٢١

(٤) حديث شريف

مصدرين وأنهما يقدران بالمصدر وأن يتحد فيهما الفاعل والوقت لأن حرف الجر يحذف معها كثيرا نحو: أزورك أن تحسن، وأتق تحسن إلى، وعلينا أن نفرق بين المعايير التي تميز بين المكونات أو الأبواب النحوية المختلفة، أهى معايير بنيوية أم دلالية أم تركيبية صرفية؟

والحقيقة أن الوصف البنيوي للتركيب والنصوص العربية أثبت فشله خصوصا عند تحليل هذه التركيب والنصوص إذ لا بد من اشتراك عناصر أخرى كالدلالة والبنية العميقة للتركيب، وعلى هذا فالأخذ بأكثر من معيار فى التحليل لا يستوجب أيضا الأخذ بأكثر من معيار فى وضع القواعد أو وصف المكون التركيبى الذى يقع ضمن الباب النحوى المدروس.

الخاتمة

وبعد، فليس هذا البحث نقداً أو اقتراحاً نبديه للنحو العربي بصفة عامة ولمنهج السيوطى بصفة خاصة، وإنما هو تسجيل أمين لمنهج السيوطى من منظور حديث، بالإضافة لما ارتأيناه من ملاحظات، وهو إضاءة تلقيناها على أحد الكتب النحوية التى تتسم بالصعوبة من حيث أسلوب التناول بالرغم من أنها من الكتابات النحوية المتأخرة، وقد ظهر لنا من خلال التناول الإستعمالى للمطالع ما يلى:

- ١- أن السيوطى يصنف أبواب النحو وفقاً لتناول سابقه مع قليل من التعديل فيما عنونه بالفوائد والمسائل.
- ٢- أن السيوطى التزم بأكثر من معيار للتصنيف كالعلامة الإعرابية، وأقسام الكلام والوظيفة.
- ٣- أن السيوطى مزج فى تناوله بين الوظيفة النحوية والدلالة وبعض المعايير اللغوية خصوصاً بعض الخصائص اللهجية التى حشا بها بعض المسائل النحوية.
- ٤- ينطوى مفهوم العلامة الذى صنف السيوطى المطالع على أساسه، على الوظيفة النحوية، فالرفع يرتبط بالفاعلية والإبتداء... إلخ، والنصب يرتبط بالمفعولية أو الحالية... إلخ.
- ٥- صرح السيوطى بأنه صنف المطالع وفقاً للعلامة، لكنه فى الحقيقة لم يلتزم بالعلامة بل تداخلت معها مقاييس أخرى أظهرها البحث.
- ٦- يجب أن يفصل بين دراسة المفردات ودراسة التراكيب فى التصنيف النحوى.
- ٧- هناك معيار استعمالى ضمن معايير التناول، لكن السيوطى أورده ضمن التصنيف النحوى وفقاً للعلامة والباب النحوى خصوصاً فى باب الجر.

مصادر ومراجع عربية

- ١- أوزيلاس جان ماري وآخرون - البنيوية - ترجمة ميخائيل فحول - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق - ١٩٧٢م.
- ٢- د. أيوب عبد الرحمن - دراسات نقدية في النحو العربي - القاهرة ١٩٥٧م.
- ٣- د. الجوارى أحمد عبد الستار: نحو التيسير - دراسة ونقد منهجي - مطبعة المجمع العلمي - العراق ١٩٨٤م.
- ٤- د. حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها - القاهرة ١٩٧٣م.
- ٥- د. الحناش محمد: البنيوية في اللسانيات ١٩٨٠م. دار الرشد الحديثة.
- ٦- د. الساقى فاضل مصطفى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (د.ت)
- ٧- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) الكتاب - تحقيق عبد السلام هارون - طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
- ٨- د. شرف الدين محمود عبد السلام: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة - دراسة تفسيرية ١٩٨٤م. - دار مرجان للطباعة - الطبعة الأولى.
- ٩- شريم جوزيف ميشال: دليل الدراسات الأسلوبية - الطبعة الأولى - بيروت - ١٤٠٤هـ.
- ١٠- د. طحان ريمون: فنون التعميد وعلوم الأكنسة - دار الكتاب اللبناني (د.ت).
- ١١- د. عبد الباقي محمد فؤاد: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - مطبعة الشعب - القاهرة (د.ت).
- ١٢- د. عبد اللطيف محمد حماسة: دراسة في بناء الجملة العربية - الطبعة الأولى - ١٩٨٢م - دار العلم - الكويت.

- ١٣- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) المقتضب - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ -
 ١٩٧٩م - مطبعة الأهرام - القاهرة - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة.
- ١٤- د. المتوكل أحمد: دراسات فى نحو العربية والوظيفة - طبعة ١٩٨٦م - دار
 الثقافة.
- ١٥- من البنية الحملية إلى البنية المكونية - الوظيفة المفعول فى اللغة العربية - طبعة
 ١٩٨٦م - دار الثقافة للنشر والتوزيع - الدار البيضاء.
- ١٦- محبوب لفاطمة : دراسات فى علم اللغة - دار النهضة العربية - طبعة
 ١٩٧٦م.
- ١٧- ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف) : أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك
 - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٩٤م.
- ١٨- شذور الذهب تأليف محمد محى الدين عبد الحميد - نشر دار الفكر.
- ١٩- مغنى اللبيب عن كتاب الأعراب، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير الحلبي -
 القاهرة (د.ت).
- ٢٠- محمد بن يوسف (أبو حيان الأندلسى الغرناطى) - تفسير البحر المحيط -
 الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م. دار الفكر.

مراجع أجنبية

- 1- R Brothers, "Introduction a L'analyse Structurale du Recit Poetique du Recit, Coll. Points No. 78, Paris, Eds. du" seuil, 1977
- 2- Dick·simon: Studies in Functional Grammer - London academic press 1980